

المسار المالي والتشغيلي لبنك البركة الإسلامي - سورية قراءة تحليلية في مؤشرات النمو والتوظيف والهيكل المالي خلال الفترة 2012-2024

مصطفى يحيى عكوش - أ.د. عبد العزيز الدغيم و أ.م.د. محمد الحميد

قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة إدلب

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل المسار المالي والتشغيلي لبنك البركة الإسلامي - سورية خلال الفترة 2012-2024. واعتمد البحث إطاراً وصفيّاً تحليلياً، واستندت إلى الحصر الشامل للتقارير السنوية والقوائم المالية المدققة المنشورة عن سنوات الدراسة. وجرى تتبع الموجودات والودائع والاستثمارات والتمويلات وحقوق الملكية، واحتساب مضاعفات النمو الاسمي ومعدلاته السنوية المركبة، إضافة إلى نسب الودائع إلى الموجودات، والاستثمارات إلى الموجودات، والتمويلات إلى الموجودات، وحقوق الملكية إلى الموجودات، والتمويلات إلى الودائع، ثم قراءة المؤشرات ضمن أربع مراحل زمنية.

أظهرت النتائج أن الموجودات ارتفعت اسماً بنحو 181 مرة بين عامي 2012 و2024، وحقوق الملكية بنحو 193 مرة، والتمويلات بنحو 143 مرة، والودائع بنحو 141 مرة، في حين ارتفعت الاستثمارات بنحو 84 مرة. إلا أن النسب الهيكلية لم تتحرك بالاتجاه نفسه، فقد ارتفع وزن الاستثمارات داخل الموجودات في بعض المراحل ثم انخفض إلى 11.76% عام 2024، وبقيت نسبة التمويلات إلى الموجودات محدودة نسبياً في السنوات المفصلية. وتدل هذه النتائج على أن الاتساع الاسمي لا يكفي وحده لإثبات نمو تشغيلي متوازن، وأن تفسير المسار يتطلب الجمع بين مؤشرات الحجم ونسب التوظيف والهيكل المالي. ولا يستهدف البحث تعميماً إحصائياً على المصارف الإسلامية الأخرى، بل تقدم استدلالاً تحليلياً مقيداً بخصائص الحالة والبيئة النقدية السورية.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، التحليل التشغيلي، المصارف الإسلامية، النسب المالية، بنك البركة الإسلامي - سورية.

Financial and Operational Trajectory of Al Baraka Islamic Bank – Syria An Analytical Reading of Growth, Fund Deployment, and Financial Structure Indicators During 2012–2024

Mustafa Yahya Akkoush

Dr. Abd Aziz Al-Dughaim and Dr. Muhammad Al-Hamid

Department of Accounting – Faculty of Economics and Management – Idlib University

Abstract:

This study analyzes the financial and operational trajectory of Al Baraka Islamic Bank – Syria during 2012-2024. The study adopted a descriptive-analytical framework, based on a census of the published annual reports and audited financial statements for the study period. The analysis tracks total assets, deposits, investments, financing, and equity; calculates nominal growth multiples and compound annual growth rates; and examines deposit-to-asset, investment-to-asset, financing-to-asset, equity-to-asset, and financing-to-deposit ratios across four analytical phases.

The results show that, in nominal terms, total assets increased by approximately 181 times between 2012 and 2024, equity by 193 times, financing by 143 times, deposits by 141 times, and investments by 84 times. Structural ratios, however, did not move in the same direction. The share of investments in total assets rose during some phases and then declined to 11.76% in 2024, while financing-to-assets remained relatively limited at the selected benchmark years. The findings indicate that nominal balance-sheet expansion alone cannot establish balanced operational growth; a combined reading of size, deployment, and financial-structure indicators is necessary. The study does not claim statistical generalization to other Islamic banks; its conclusions are analytically bounded by the case and the Syrian monetary environment.

Keywords: financial analysis, operational analysis, Islamic banks, financial ratios, Al Baraka Islamic Bank – Syria

1. المقدمة:

يمثل تحليل المسار المالي والتشغيلي مدخلاً أساسياً لفهم تطور المصارف عبر الزمن، لأنه يجمع بين قراءة حجم النشاط وقراءة بنية الموارد والاستعمالات. فارتفاع الموجودات أو الودائع بالقيم الجارية قد يعكس توسعاً في حجم الميزانية، لكنه لا يوضح بمفرده مقدار ما تحول من الموارد إلى تمويلات واستثمارات، ولا درجة تغير الاعتماد النسبي على الودائع وحقوق الملكية. وتزداد أهمية هذه التفرقة في البيئات التي تشهد تضخماً وتقلباً في أسعار الصرف، إذ تصبح المقارنة بين القيم المطلقة أقل دلالة ما لم تدعم بنسب هيكلية ومؤشرات زمنية متجانسة (Subramanyam, 2014). وتكتسب المصارف الإسلامية خصوصية إضافية بسبب اختلاف طبيعة صيغ التمويل والاستثمار فيها، وبسبب وجود حسابات استثمار مطلقة ومقيدة إلى جانب الحسابات الجارية والتأمينات. لذلك لا تقتصر القراءة التشغيلية على حجم التمويل فقط، بل تمتد إلى وزن التوظيفات الاستثمارية والتمويلية داخل الموجودات وعلاقتها بالموارد المتاحة، مع مراعاة التعريفات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمصرف (العوامله و البشتاوي، 2017 م، صفحة 48).

في هذا الإطار، يُقدم البحث قراءة طويلة لمسار بنك البركة الإسلامي - سورية خلال الفترة 2012-2024. ولا يبحث البحث عن أثر سببي للتغيرات، بل تحلل اتجاهاتها ودلالاتها الهيكلية والتشغيلية من خلال إطار مترابط يجمع المؤشرات المطلقة، والنسب المشتقة، ومعدلات النمو الاسمية، والمتوسطات المرحلية (بنك البركة سورية، 2012-2024).

وتتبع الإضافة العلمية من طبيعة المؤشرات وطريقة دمجها، لا من مجرد اختيار مؤسسة مصرفية بعينها، إذ يجمع البحث بين خمسة مؤشرات للحجم المالي وخمس نسب للتوظيف والهيكل المالي، وتقرأ تغيرها عبر أربع مراحل زمنية في بيئة نقدية غير مستقرة. وبذلك تقدم تفسيراً منضبطاً للمسار المالي والتشغيلي، مع الالتزام بحدود دراسة الحالة وعدم تعميم النتائج إحصائياً خارج البنك المدروس.

2. مصطلحات البحث:

يعرض الجدول رقم (1) المصطلحات التي يستند إليها البحث بصياغة إجرائية موجزة، بما يوضح الحدود المفاهيمية للتحليل المالي والتشغيلي المستعمل في قراءة مسار البنك.

الجدول (1): مصطلحات البحث

المصطلح	التعريف الإجرائي/النظري	المرجع
القوائم المالية	مجموعة من التقارير المالية التي تُعد لتزويد المستخدمين بمعلومات عن المركز المالي والأداء والتدفقات النقدية بما يسهل الفهم واتخاذ القرار.	(طميل، 2008، صفحة 25)
المسار المالي والتشغيلي	الاتجاه الزمني لتغير حجم النشاط ونمط توظيف الموارد والهيكل المالي للبنك، كما يظهر من الموجودات والودائع والاستثمارات والتمويلات وحقوق الملكية والنسب المشتقة منها.	تعريف إجرائي من إعداد الباحث استناداً إلى مؤشرات البحث.
النسب المالية	هي عبارة عن طريقة ملائمة لتلخيص كمية كبيرة من المعلومات المحاسبية والمالية من أجل أداء الشركات، وبشكل عام يُمكن أن ننسب أي رقم في القوائم المالية إلى رقم آخر للوصول إلى دلالة ذات معنى، وعادة ما يُعبر عنها كنسبة مئوية.	(قطيطني و فار، 2022م، صفحة 70)
المؤشرات المالية والتشغيلية	مجموعة المقاييس المستخدمة في البحث، وتشمل الموجودات والودائع والاستثمارات والتمويلات وحقوق الملكية، إلى جانب النسب المشتقة والمتوسطات المرحلية.	من إعداد الباحث استناداً إلى المادة التطبيقية
مؤشرات التوظيف	تسعى هذه المؤشرات إلى قياس نسبة الأموال التي وظفت في الاستخدامات المختلفة للمصرف ومن هذه النسب (معدل توظيف الودائع ومعدل توظيف الموارد المتاحة)	(القنبري، الصيد، و علي، 2024م، صفحة 10)
المصرف الإسلامي	مؤسسة مالية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتوظف الأموال بصيغ مشروعة بعيداً عن الفائدة الربوية.	(العوامله و البشتاوي، 2017 م، صفحة 48).

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المراجع المُدرجة في الجدول.

3. الدراسات السابقة:

يعرض هذا الجزء الدراسات الأكثر اتصالاً بتحليل المسار المالي والتشغيلي للمصارف الإسلامية.
 أولاً: الدراسات العربية

1. دراسة (ححو، عيساوي، و زهواني، 2017م)، بعنوان:

تقييم كفاءة البنوك الإسلامية الجزائرية باستخدام مؤشرات الأداء المالي: دراسة مقارنة لبنك البركة الإسلامي وبنك الخليج خلال الفترة 2010-2015

هدفت الدراسة إلى قياس وتقييم أداء البنوك الإسلامية الجزائرية ومدى استقرارها، ومعرفة كفاءة ومردودية هذه البنوك وقدرتها على منافسة البنوك التقليدية في الجزائر. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المقارن، واستندت إلى بيانات التقارير السنوية للبنكين خلال الفترة 2010-2015، مع استعمال مؤشرات الأداء المالي. أظهرت الدراسة أن أداء البنكين شهدا تنذباً من سنة إلى أخرى نتيجة طبيعة البيئة الاقتصادية الجزائرية، وأن بنك الخليج الجزائري كان أفضل في عدد من مؤشرات الأداء، بينما أظهر بنك البركة الإسلامي بعض نقاط القوة في مؤشرات محددة مقارنة ببنك الخليج.

2. دراسة (قطيطني و فار، 2022م)، بعنوان:

تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك البركة الجزائري خلال الفترة من 2016 إلى 2019

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لبنك البركة الجزائري بوصفه مصرفاً إسلامياً، وذلك لمعرفة مدى كفاءة البنك في استعمال موارده المالية.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، واستندت إلى القوائم والتقارير المالية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2016-2019، مع استعمال النسب المالية ونموذج CAMELS. توصلت الدراسة إلى أن بنك البركة الجزائري يتمتع بأداء مالي مقبول خلال فترة الدراسة، كما أكدت أهمية استعمال أكثر من مؤشر للحكم على الأداء المالي، وعدم الاكتفاء بنسبة واحدة.

3. دراسة (القنبري، الصيد، و علي، 2024م)، بعنوان:

تقييم الأداء المالي لمصرف اليقين باستخدام نسب السيولة والربحية والتوظيف والملاءة خلال الفترة 2018-2022م

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لمصرف اليقين من حيث السيولة، والربحية، وتوظيف الأموال، وملاءة رأس المال، باستخدام النسب المالية. اعتمدت الدراسة منهج دراسة الحالة، وجمعت بياناتها من القوائم المالية المنشورة لمصرف اليقين خلال الفترة 2018-2022، ثم حللتها مالياً باستعمال النسب المالية. توصلت الدراسة إلى أن الأداء المالي لمصرف اليقين جيد من حيث السيولة، لكنه غير جيد من حيث الربحية، وتوظيف الأموال في أصول مدرة للعائد، وكفاية رأس المال. كما أوصت بضرورة تحقيق التوازن بين السيولة والربحية.

4. دراسة (عبد الصمد و باب الله، 2025م)، بعنوان:

تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية باستخدام النسب المالية: دراسة حالة مصرف اليقين خلال فترة 2019-2021.

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المصرفي لمصرف اليقين باستعمال النسب المالية، ولا سيما نسب السيولة، والتوظيف، والربحية، وملاءة رأس المال. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستندت إلى البيانات الثانوية المستخرجة من القوائم المالية لمصرف اليقين خلال الفترة 2019-2021. توصلت الدراسة إلى انخفاض نسب السيولة والتوظيف خلال فترة الدراسة، مما أثر سلباً في معدلات الربحية، كما أشارت إلى انخفاض حقوق الملكية مقابل الودائع، وأوصت بتنويع طرق توظيف الموارد المالية، مثل استعمال صيغ استثمارية أخرى كالمشاركة

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Hossain, Salam, & Sen, 2017)، بعنوان:

Measurement of Financial Performance of a Commercial Bank from Varied Perspectives: A Case Study of Islami Bank Bangladesh Limited

قياس الأداء المالي لمصرف تجاري من وجهات نظر متعددة: دراسة حالة بنك إسلام بنغلادش المحدود

هدفت الدراسة إلى قياس الأداء المالي لبنك إسلام بنغلادش المحدود خلال الفترة 2012-2017 من ثلاث منظورات، هي: منظور إدارة البنك، ومنظور السوق، ومنظور المساهمين. اعتمدت الدراسة منهج دراسة الحالة، واستندت إلى البيانات المنشورة في التقارير السنوية للبنك، واستخدمت مجموعة من المؤشرات والنسب المالية. توصلت الدراسة إلى أن البنك لم يواجه مشكلة جوهرية في السيولة، وأن كفاءته تحسنت تدريجياً خلال فترة الدراسة، إلا أنه أظهر ضعفاً نسبياً في قدرة الإدارة على تنمية الودائع. وبوجه عام، كان الأداء المالي للبنك مرضياً مع وجود بعض التذبذب بين سنوات الدراسة.

2. دراسة (Sarker, Sultana, & Prodhan, 2017)، بعنوان:

Financial Performance Analysis of Islamic Bank in Bangladesh: A Case Study on Al-Arafah Islami Bank Limited

تحليل الأداء المالي لمصرف إسلامي في بنغلادش: دراسة حالة بنك العرفة الإسلامي المحدود

هدفت الدراسة إلى تحليل الأداء المالي والتشغيلي لبنك العرفة الإسلامي المحدود، وتحديد أبرز المشكلات التي واجهت نشاطه، واقتراح الإجراءات اللازمة لدعم نموه المستدام.

اعتمدت الدراسة منهج دراسة الحالة، واستندت إلى البيانات الأولية المستمدة من مقابلات مسؤولي البنك، وإلى البيانات الثانوية المستخرجة من تقاريره السنوية خلال الفترة 2010-2014. توصلت الدراسة إلى نمو حجم التمويل والودائع والربح لكل فرع، بما يعكس اتساع النشاط التشغيلي للبنك، إلا أن العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية وبعض نسب السيولة اتجهت إلى الانخفاض. كما بينت أن معظم استثمارات البنك كانت قصيرة الأجل، وأوصت بتنويع الأدوات والمنتجات الاستثمارية والتمويلية.

3. دراسة (Candra & Listihana, 2026)، بعنوان:

Analysis of the Financial Performance of PT. Bank Muamalat Indonesia Before and After the Takeover of Hajj Financial Management Agency

تحليل الأداء المالي لبنك معاملات إندونيسيا قبل استحواذ هيئة إدارة أموال الحج وبعده
هدفت الدراسة إلى تحليل الأداء المالي لبنك معاملات إندونيسيا قبل استحواذ هيئة إدارة أموال الحج وبعده خلال الفترة 2019-2024.

اعتمدت الدراسة أسلوب الحصر الشامل لبنك واحد، واستندت إلى البيانات الثانوية المستخرجة من التقارير المالية السنوية. واستخدمت تسع نسب مالية لقياس كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والتمويل المتعثر، والربحية، والكفاءة التشغيلية، وهامش العائد، والتمويل إلى الودائع، كما طبقت الدراسة اختبار ويلكوكسون للرتب الموقعة (Wilcoxon Signed-Rank Test) لقياس الفروق بين الفترتين.

توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأداء المالي للبنك قبل الاستحواذ وبعده، بما يشير إلى أن انتقال السيطرة الإدارية والملكية لم يترافق مع تغير إحصائي واضح في المؤشرات المالية المدروسة خلال الفترة.

التعليق على الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في اعتماد التقارير السنوية ودراسة الحالة واستخدام مجموعة من المؤشرات المالية، لكنها تختلف عنها في طبيعة الهدف ونطاق التحليل. فالدراسة الحالية لا تستهدف إصدار حكم شامل على الربحية أو السيولة أو كفاية رأس المال، ولا تختبر أثر حدث مؤسسي محدد، وإنما تتتبع المسار المالي والتشغيلي لبنك البركة الإسلامي - سورية خلال فترة طويلة تمتد من 2012 إلى 2024، مع التركيز على العلاقة بين نمو الحجم وتغير أوزان التوظيف والهيكل المالي.

وبناءً على ذلك، تتمثل الفجوة البحثية في محدودية الدراسات التي تجمع ضمن دراسة حالة طويلة واحدة بين مؤشرات الحجم المالي، ومضاعفات النمو الاسمي ومعدلاته السنوية المركبة، ونسب التوظيف والهيكل المالي، والمتوسطات المرحلية، بهدف التمييز بين الاتساع الاسمي للميزانية والتغير النسبي في بنية الموارد والاستخدامات، ولا سيما في بيئة نقدية غير مستقرة.

وتتمثل إضافة البحث الحالي في ثلاثة جوانب مترابطة:

1. تغطية فترة زمنية طويلة تمتد ثلاثة عشر عاماً، مقارنة بالفترات الأقصر في الدراسات السابقة.
2. الجمع بين خمسة مؤشرات للحجم وخمس نسب للتوظيف والهيكل المالي، إلى جانب مضاعفات النمو والمتوسطات المرحلية.
3. تقسيم المسار إلى أربع مراحل زمنية وقراءة خصائص كل مرحلة، دون ادعاء قياس أثر سببي أو تعميم النتائج إحصائياً على بقية المصارف.
4. مشكلة البحث

تنشأ مشكلة البحث من صعوبة تفسير الاتساع الكبير في القيم الاسمية لموجودات بنك البركة الإسلامي - سورية وودائعه واستثماراته وتمويلاته وحقوق ملكيته خلال الفترة 2012-2024، ولا سيما في ظل بيئة نقدية واقتصادية متقلبة.

ومن ثم، تتمثل المشكلة في الحاجة إلى قراءة تجمع بين مؤشرات الحجم ومضاعفات النمو الاسمي ومعدلاته السنوية المركبة والنسب الهيكلية والمتوسطات المرحلية، بما يسمح بتفسير طبيعة المسار المالي والتشغيلي للبنك والتميز بين الاتساع الاسمي في القيم والتغير النسبي في بنية الموارد والاستخدامات، من دون افتراض وجود علاقة سببية أو تقديم حكم شامل على كفاءة البنك أو ربحيته.

وعليه، يتمثل السؤال الرئيس للبحث في الآتي:

كيف تطور المسار المالي والتشغيلي لبنك البركة الإسلامي - سورية خلال الفترة 2012-2024، وما الذي تكشفه مؤشرات الحجم والنمو والنسب الهيكلية والمتوسطات المرحلية عن طبيعة هذا التطور؟

ويتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الآتية:

1. ما اتجاه تطور الموجودات والودائع والاستثمارات والتمويلات وحقوق الملكية خلال الفترة 2012-2024، وما مدى تفاوت معدلات نموها الاسمية؟
2. كيف تغيرت نسب الودائع إلى الموجودات، والاستثمارات إلى الموجودات، والتمويلات إلى الموجودات، وحقوق الملكية إلى الموجودات، والتمويلات إلى الودائع خلال الفترة المدروسة؟
3. ما المراحل المالية والتشغيلية التي يمكن تمييزها داخل الفترة 2012-2024 استناداً إلى اتجاهات المؤشرات والمتوسطات المرحلية؟
4. ما الذي تضيفه القراءة المركبة للمؤشرات المطلقة والنسب الهيكلية ومعدلات النمو والمتوسطات المرحلية مقارنة بالاعتماد على القيم المطلقة وحدها؟
5. أهمية البحث

يكتسب هذا البحث أهميته من تقديم قراءة طويلة للمسار المالي والتشغيلي لبنك البركة الإسلامي - سورية خلال الفترة 2012-2024، تجمع بين مؤشرات الحجم ونسب التوظيف والهيكل المالي والمتوسطات المرحلية. وتساعد هذه القراءة على تفسير الفروق بين الاتساع الاسمي للميزانية وتغير الوزن النسبي للتمويلات والاستثمارات والودائع وحقوق الملكية داخل البنك المدروس.

أولاً: الأهمية العلمية

تتمثل الأهمية العلمية في تقديم إطار طولي يربط بين الحجم المالي ونمط التوظيف والهيكلي المالي، ويبين حدود الاعتماد على القيم الاسمية في بيئة نقدية متقلبة. كما يُسهم البحث في توضيح الفارق بين توسع الميزانية وتغير وزن التمويلات والاستثمارات، وتوفير حالة تطبيقية عربية يمكن استخدامها في تطوير دراسات لاحقة أكثر شمولاً أو مقارنة، من دون ادعاء تعميم نتائج الحالة.

ثانياً: الأهمية العملية

تتمثل الأهمية العملية في توفير لوحة مؤشرات مختصرة تساعد إدارة البنك ومستخدمي التقارير والجهات الرقابية على متابعة علاقة الموارد بالاستخدامات، ورصد الفترات التي يتغير فيها وزن التمويل أو الاستثمار أو حقوق الملكية. كما تدعم توصيات البحث تحسين اتساق عرض السلاسل الزمنية والتعليقات التحليلية في التقارير السنوية.

6. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل المسار المالي والتشغيلي لبنك البركة الإسلامي - سورية خلال الفترة 2012-2024، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحليل اتجاه تطور الموجودات والودائع والاستثمارات والتمويلات وحقوق الملكية، وقياس مدى تفاوت مضاعفات نموها الاسمي ومعدلات نموها السنوية المركبة خلال الفترة المدروسة.
2. تحليل تغير نسب الودائع إلى الموجودات، والاستثمارات إلى الموجودات، والتمويلات إلى الموجودات، وحقوق الملكية إلى الموجودات، والتمويلات إلى الودائع، لتفسير تغير بنية الموارد والاستخدامات.
3. تحديد المراحل المالية والتشغيلية التي مر بها البنك خلال الفترة 2012-2024، وبيان الخصائص العامة لكل مرحلة استناداً إلى المتوسطات المرحلية واتجاهات المؤشرات.

4. بيان القيمة التفسيرية للقراءة المركبة التي تجمع بين المؤشرات المطلقة ومضاعفات النمو ومعدلاته السنوية المركبة والنسب الهيكلية والمتوسطات المرحلية، مقارنة بالقراءة المستندة إلى القيم المطلقة وحدها.

7. فرضيات البحث:

نظراً إلى الطبيعة الوصفية التحليلية لدراسة الحالة، تستخدم الفرضيات الآتية بوصفها فرضيات تفسيرية توجه عملية التحليل ومناقشة النتائج، ولا تخضع لاختبارات استدلالية ولا تستهدف قياس أثر سببي أو تعميم النتائج إحصائياً على بقية المصارف.

الفرضية الرئيسية

شهد المسار المالي والتشغيلي لبنك البركة الإسلامي - سورية خلال الفترة 2012-2024 توسعاً اسمياً واضحاً وغير متماثل بين مكونات الميزانية، وتكشف القراءة المركبة لمؤشرات الحجم والنمو والنسب الهيكلية والمتوسطات المرحلية أن طبيعة هذا التطور لا يمكن تفسيرها من خلال القيم المطلقة وحدها، بل تتطلب تحليل تغير أوزان الموارد والاستخدامات واختلاف خصائص المراحل الزمنية.

ويتفرع عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الآتية:

1. تتجه المؤشرات المطلقة الرئيسية، المتمثلة في الموجودات والودائع والاستثمارات والتمويلات وحقوق الملكية، نحو نمو اسمي واضح خلال الفترة 2012-2024، مع تفاوت معدلات النمو بين هذه المؤشرات.
2. تتغير نسب الودائع والاستثمارات والتمويلات وحقوق الملكية إلى الموجودات، ونسبة التمويلات إلى الودائع، خلال الفترة المدروسة، بما يعكس تغيراً في بنية الموارد والاستخدامات وعدم توسع مكونات الميزانية بالوتيرة نفسها.
3. يمكن تمييز أربع مراحل مالية وتشغيلية مختلفة داخل الفترة المدروسة، هي: 2012-2013، و 2014-2016، و 2017-2020، و 2021-2024، استناداً إلى المتوسطات المرحلية واتجاهات مؤشرات الحجم والنسب الهيكلية.

4. تقدم القراءة المركبة للمؤشرات المطلقة ومضاعفات النمو ومعدلاته السنوية المركبة والنسب الهيكلية والمتوسطات المرحلية تفسيراً أكثر توازناً ودقة للمسار المالي والتشغيلي من التفسير المستند إلى القيم المطلقة وحدها.

8. منهجية البحث وآلية القياس:

أولاً: منهجية البحث

يعتمد البحث الإجراءات الوصفية التحليلية في جمع البيانات وتبويبها واحتساب المؤشرات وتفسيرها. وبذلك فإن دراسة الحالة هي التصميم المنهجي، أما الوصف والتحليل فهما أداتا المعالجة. وتتمثل وحدة التحليل في بنك البركة الإسلامي - سورية، ولا تستهدف النتائج تعميماً إحصائياً على مجتمع المصارف، وإنما فهماً تحليلياً معمقاً للحالة. يتكون مجتمع البحث من جميع التقارير السنوية والقوائم المالية المدققة والإفصاحات الرسمية للبنك خلال 2012-2024، وعددها 13 سنة مالية. وقد استخدم البحث أسلوب الحصر الشامل، لذلك لا توجد عينة منفصلة عن المجتمع الوثائقي. واستخرجت البيانات من القوائم الأساسية وإيضاحاتها، ثم وحدت باليرة السورية وحولت إلى مليارات الليرات عند العرض. اختير عام 2012 سنة أساس لأنه يأتي بعد مرحلة التأسيس والانطلاق الفعلي، ولأنه يمثل أول سنة تسمح بمقارنة أكثر اتزاناً مع السنوات اللاحقة. ويحد هذا الاختيار من التحيز الناتج عن مقارنة سنة تأسيس صغيرة جداً بوضع البنك بعد أكثر من عقد، مع بقاء ضرورة الحذر بسبب التضخم وتغيرات سعر الصرف.

ثانياً: آلية القياس

لتطبيق المنهجية وتحويلها إلى أدوات قابلة للقياس والتحليل، استخدم البحث المؤشرات التالية:

1. الحجم المالي: تحليل الموجودات، الودائع، الاستثمارات، التمويلات وحقوق الملكية، ومقارنة التغير بين بداية ونهاية الفترة لتحديد اتجاه النمو.

2. **النسب الهيكلية:** نسب الودائع إلى الموجودات، والاستثمارات إلى الموجودات، والتمويلات إلى الموجودات، وحقوق الملكية إلى الموجودات، والتمويلات إلى الودائع، وذلك لتفسير العلاقة بين الموارد والاستخدامات وتغير أوزان مكونات الميزانية.

3. **مضاعفات النمو:** قياس التغير الكلي للمؤشرات بين عامي 2012 و 2024، مع احتساب معدل النمو السنوي المركب وبيان أن النتائج اسمية وغير معدلة بالتضخم أو سعر الصرف.

4. **المتوسطات المرحلية:** حساب المتوسطات السنوية لكل مؤشر ضمن كل مرحلة زمنية لتخفيف أثر التذبذب السنوي وتمييز المراحل المالية والتشغيلية للبنك.

تتيح هذه الأدوات الجمع بين القراءة الرقمية المباشرة والقراءة النسبية، مما يوفر أساساً متيناً لتفسير المسار المالي والتشغيلي للبنك في سياق اقتصادي متغير.

ولتحويل المنهجية إلى أدوات قابلة للتطبيق، يعرض الجدول رقم (2): مجالات القياس والمؤشرات المستخدمة وطريقة قراءة كل مؤشر، بما يوضح كيف انتقل البحث من البيانات الخام إلى التحليل المالي والتشغيلي.

المجال	المؤشرات المستخدمة	طريقة القراءة
الحجم المالي	الموجودات، الودائع، الاستثمارات، التمويلات، حقوق الملكية	تحليل الاتجاه العام ومضاعفات التغير بين بداية الفترة ونهايتها.
التوظيف التشغيلي	الاستثمارات/الموجودات، التمويلات/الموجودات، التمويلات/الودائع	بيان نمط استخدام الموارد وتغير وزن التمويلات والاستثمارات.
الهيكل المالي	الودائع/الموجودات، حقوق الملكية/الموجودات	تفسير مصادر التمويل ودرجة الاعتماد النسبي على الودائع وحقوق الملكية.
التحليل المرحلي	متوسطات المؤشرات والنسب في أربع مراحل	تخفيف أثر التذبذب السنوي وإبراز الاتجاهات العامة.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على قيطيني وفار (2022)، والقنبري والصيد وعلي وعمر (2024)، والتقارير السنوية لبنك البركة الإسلامي - سورية للسنوات 2012-2024. اعتمد البحث في بناء نسب التوظيف والهيكل المالي على الصيغ المستعملة في أدبيات التحليل المالي للمصارف، ولا سيما قيطيني وفار (2022) والقنبري وآخرين (2024)، بينما استند احتساب مضاعف النمو ومعدل النمو السنوي المركب إلى أساليب تحليل الاتجاهات الزمنية في القوائم المالية (Subramanyam, 2014). وحُسبت المتوسطات المرحلية بوصفها متوسطات حسابية للقيم أو النسب السنوية داخل كل مرحلة.

صيغ احتساب المؤشرات:

حُسبت النسب من القيم الأصلية قبل التقريب، وفق الصيغ الآتية:

1. نسبة الودائع إلى الموجودات = الودائع ÷ الموجودات × 100.
2. نسبة الاستثمارات إلى الموجودات = الاستثمارات ÷ الموجودات × 100.
3. نسبة التمويلات إلى الموجودات = التمويلات ÷ الموجودات × 100.
4. نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات = حقوق الملكية ÷ الموجودات × 100.
5. نسبة التمويلات إلى الودائع = التمويلات ÷ الودائع × 100.
6. مضاعف النمو الاسمي = قيمة المؤشر في 2024 ÷ قيمته في 2012.
7. معدل النمو السنوي المركب (CAGR) = $\left[\frac{\text{قيمة المؤشر في 2024}}{\text{قيمته في 2012}} \right]^{\frac{1}{12}} - 1 \times 100$.
8. المتوسط المرحلي = مجموع القيم أو النسب السنوية داخل المرحلة ÷ عدد سنوات المرحلة.

وقسمت الفترة إلى أربع مراحل وصفية متتابعة: المرحلة الأولى من عام 2012 إلى عام 2013، والمرحلة الثانية من عام 2014 إلى عام 2016، والمرحلة الثالثة من عام 2017 إلى عام 2020، والمرحلة الرابعة من عام 2021 إلى عام 2024. واختيرت الحدود عند السنوات التي أعقبت تحولات واضحة في مستوى الموجودات أو أوزان الاستثمار والتمويل كما تظهر في الجداول التطبيقية. ويظل هذا التقسيم أداة تفسيرية لتنظيم القراءة، ولا يمثل اختباراً إحصائياً لنقاط الانقطاع.

9. حدود البحث:

1. الحدود المكانية: بنك البركة الإسلامي - سورية بوصفه وحدة تحليل واحدة.
2. الحدود الزمنية: السنوات المالية من 2012 إلى 2024.
3. الحدود الموضوعية: مؤشرات الحجم ونسب التوظيف والهيكل المالي، دون قياس شامل للربحية أو السيولة أو المخاطر.

10. خطة البحث:

يتكون البحث من محورين مترابطين يغطيان الإطار النظري والتطبيق العملي لمسار بنك البركة الإسلامي - سورية خلال الفترة 2012-2024 كما يلي:

الإطار النظري:

يشكل التحليل المالي والتشغيلي أحد المداخل الرئيسية لفهم تطور البنوك، لا سيما عندما تمتد الدراسة على فترة زمنية طويلة وتشمل بيئة اقتصادية متغيرة. فالقيم المطلقة للموجودات والودائع والاستثمارات والتمويلات وحقوق الملكية توفر صورة أولية عن حجم النشاط واتجاهه، لكنها لا تكفي وحدها للحكم على طبيعة النمو أو كفاءة التوظيف أو درجة التوازن في الهيكل المالي. لذلك، يحتاج تحليل مسار البنك إلى الجمع بين القراءة الرقمية المباشرة والقراءة النسبية، التي تكشف العلاقات بين الموارد والاستخدامات.

1.1 خصوصية قراءة القوائم المالية للمصرف الإسلامي:

تتميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية بعدة عناصر تشغيلية، أهمها اعتمادها على صيغ تمويل واستثمار متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثل المربحة والمشاركة والمضاربة، وامتناعها عن الفائدة الربوية (العوامله و البشتاوي، 2017 م، صفحة 48). وتتعكس هذه الخصوصية على طبيعة قراءة القوائم المالية، إذ لا يكفي تحليل الموجودات والودائع والتمويلات بالاعتماد على حجمها الاسمي، بل يجب أن يراعى نمط توظيف الموارد ووزن التمويلات والاستثمارات ومدى اتساق الهيكل المالي مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي (طمبل، 2008، صفحة 25).

2.1 تحليل المسار المالي:

يقصد بالتحليل المالي قراءة بنية القوائم المالية ومؤشراتها الرئيسة بما يسمح بفهم الحجم العام للنشاط، واتجاهه، والمخاطر المصرفية المحتملة. ويساعد التحليل المالي على تقييم السيولة، ملء رأس المال، مستوى الربحية، وكفاءة استخدام الموارد المتاحة (حسن، 2019م، صفحة 18). كما يوفر القدرة على مقارنة المؤشرات المالية بين سنوات مختلفة لتحديد دلالات النمو وتقييم الأداء عبر فترة الدراسة.

3.1 التحليل التشغيلي:

يركز التحليل التشغيلي على كيفية توظيف الموارد المتاحة داخل النشاط المصرفي، خصوصاً العلاقة بين الودائع والموجودات والتمويلات والاستثمارات. ويتيح هذا التحليل تفسير التغيرات في نسب التمويلات والاستثمارات إلى الودائع والموجودات، بما يساعد على التمييز بين الاتساع الاسمي في القيم والتغير النسبي في بنية التوظيف، دون اعتبار هذه النسب مقياساً مباشراً للنمو الحقيقي أو للكفاءة التشغيلية (قطيطني و فار، 2022م، صفحة 70).

4.1 النسب الهيكلية والمتوسطات المرحلية:

النسب الهيكلية هي أدوات مركزية لتحليل العلاقة بين الموارد والاستخدامات، مثل نسبة الودائع إلى الموجودات، نسبة التمويلات إلى الموجودات، نسبة التمويلات إلى الودائع، ونسبة حقوق الملكية إلى الموجودات (القنبري، الصيد، و علي، 2024م، صفحة 10). تساعد المتوسطات المرحلية على تخفيف أثر التذبذب السنوي في المؤشرات المالية، وتبرز الاتجاهات العامة لكل مرحلة، مما يمكن الباحث من تحديد المراحل المالية والتشغيلية الرئيسة للبنك، وفهم ديناميكيات التوسع المالي عبر الزمن.

5.1 حدود القيم المطلقة:

رغم أهمية القيم المطلقة في كشف الحجم العام للنشاط، فإن الاعتماد عليها وحدها قد يكون محدوداً في البيانات الاقتصادية ذات التضخم أو تقلب أسعار الصرف. فقد ترتفع الموجودات والودائع اسمياً، بينما تبقى العلاقات النسبية بين بنود الميزانية أقل تغيراً أو أكثر تذبذباً. لذلك تعتمد الدراسة على النسب الهيكلية والمتوسطات المرحلية لتقديم قراءة أكثر دقة وتوازناً لمسار البنك المالي والتشغيلي (طمبل، 2008، صفحة 25).

2 الدراسة التطبيقية:

يعتمد القسم التطبيقي على تحويل البيانات المنشورة في التقارير السنوية إلى مؤشرات قابلة للتحليل، وذلك من خلال عرض القيم المطلقة، ثم مضاعفات النمو، ثم النسب الهيكلية، ثم المتوسطات المرحلية. ويهدف هذا التدرج إلى الانتقال من الوصف الرقمي إلى القراءة التفسيرية لمسار المالي والتشغيلي.

1.2 لمحة عن وحدة التحليل: بنك البركة الإسلامي _ سورية:

يُعد بنك البركة الإسلامي - سورية من المصارف الخاصة الإسلامية العاملة في سورية. تأسس البنك بتاريخ 2007/6/28، وبدأ نشاطه المصرفي خلال عام 2010، ويقدم خدمات الحسابات والتمويل والخدمات المصرفية الإلكترونية من خلال شبكة من الفروع والمكاتب في عدد من المحافظات السورية. وتقتصر وظيفة هذه اللمحة في الدراسة على تعريف وحدة التحليل وبيان اتساع نشاطه المؤسسي، بما يبرر تتبع تطوره مواردها خلال الفترة 2012-2024 (بنك البركة الإسلامي _ سورية، 2012 - 2024).

2.2 تطور مؤشرات الحجم المالي والتشغيلي:

يعرض الجدول رقم (3) القيم في سنوات مفصلية. وقد اختيرت هذه السنوات لتغطية نقطة البداية المعدلة، ومراحل التوسع الأولي والنضج النسبي والانتساع الاسمي الكبير

الجدول (3): مؤشرات الحجم المالي والتشغيلي في سنوات مختارة / مليار ليرة سورية

السنة	الموجودات	الودائع	الاستثمارات	التمويلات	حقوق الملكية	الدلالة العامة
2012	42.4	27.4	10.8	4.8	5.1	سنة أساس بعد مرحلة الانطلاق، وقاعدة تشغيلية أكثر ملاءمة للمقارنة.
2013	61	35	26	4	8	توسع سريع مع ارتفاع واضح في وزن الاستثمارات.
2016	247	123	117	20	28	اتساع الموارد واستمرار غلبة التوظيف الاستثماري.
2020	809	340	417	48	92	قفزة اسمية مع بقاء التمويلات محدودة نسبة إلى الموجودات.
2022	1472	680	516	158	246	تحسن نسبي في التمويلات وحقوق الملكية.
2024	7669	3870	902	681	978	اتساع اسمي استثنائي يستلزم قراءة هيكلية حذرة.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الإسلامي - سورية
ملاحظة: والقيم مقربة إلى أقرب عُشر أو مليار بحسب حجم البند، والنسب اللاحقة محسوبة من القيم الأصلية قبل التقريب.

يبين الجدول رقم (3) أن التوسع لم يكن خطياً، وأن القفزات الأبرز ظهرت بعد 2020. كما يوضح أن الاستثمار والتمويل لم يتحركا دائماً بالوتيرة نفسها، فالاستثمارات كانت أكبر من التمويلات في جميع السنوات المختارة، لكن الفجوة بينهما تغيرت بوضوح. ويبرر ذلك الانتقال إلى مؤشرات النمو والنسب الهيكلية.

3.2 مضاعفات النمو بين بداية الفترة ونهايتها:

لإظهار حجم التغير بطريقة أكثر اختصاراً، يعرض الجدول رقم (4) مضاعفات النمو بين عامي 2012 و2024. وتساعد هذه المضاعفات على إبراز حجم التحول الكلي في مؤشرات البنك، مع ضرورة تفسيرها بحذر بسبب اعتمادها على القيم الجارية. تستخدم مضاعفات النمو هنا بوصفها أداة مختصرة لإظهار حجم التحول بين بداية الفترة ونهايتها. غير أن هذه الأداة لا تقدم حكماً نهائياً على الأداء، لأنها تعتمد على القيم الاسمية الجارية، ولذلك ينبغي قراءتها إلى جانب النسب الهيكلية والمتوسطات المرحلية. ملاحظة: المعدلات اسمية وغير معدلة بالتضخم أو سعر الصرف، وقد تظهر فروق طفيفة عند إعادة الحساب من القيم المعروضة بسبب التقريب، إذ احتسبت المؤشرات من القيم الأصلية قبل التقريب

الجدول:(4): مضاعفات التغير في المؤشرات الرئيسة بين 2012 و2024

المؤشر	قيمة 2012	قيمة 2024	مضاعف التغير التقريبي	النمو السنوي المركب	قراءة مختصرة
إجمالي الموجودات	42.35	7669	181.08 مرة	54.23 %	اتساع اسمي حاد في حجم الميزانية.
الودائع	27.42	3870	141.13 مرة	51.06 %	نمو واسع في قاعدة الموارد الوديعية والاستثمارية.
الاستثمارات	10.77	902	83.76 مرة	44.63 %	أبطأ المؤشرات نمواً، ما خفض وزنها النسبي في نهاية الفترة.
التمويلات	4.76	681	143.00 مرة	51.22 %	نمو اسمي قوي انطلاقاً من قاعدة منخفضة، من دون أن يوازي نمو الموجودات.
حقوق الملكية	5.06	978	193.11 مرة	55.05 %	أعلى مضاعف اسمي بين المؤشرات المدروسة.
المؤشر	قيمة 2012	قيمة 2024	مضاعف التغير التقريبي	النمو السنوي المركب	قراءة مختصرة
إجمالي الموجودات	42.35	7669	181.08 مرة	54.23 %	اتساع اسمي حاد في حجم الميزانية.
الودائع	27.42	3870	141.13 مرة	51.06 %	نمو واسع في قاعدة الموارد الوديعية والاستثمارية.
الاستثمارات	10.77	902	83.76 مرة	44.63 %	أبطأ المؤشرات نمواً، ما خفض وزنها النسبي في نهاية الفترة.
التمويلات	4.76	681	143.00 مرة	51.22 %	نمو اسمي قوي انطلاقاً من قاعدة منخفضة، من دون أن يوازي نمو الموجودات.
حقوق الملكية	5.06	978	193.11 مرة	55.05 %	أعلى مضاعف اسمي بين المؤشرات المدروسة.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الإسلامي - سورية

تكشف النتائج في الجدول رقم (4) أن بنود الميزانية لم تتوسع بالدرجة نفسها. فقد تجاوز نمو حقوق الملكية والموجودات نمو الودائع والتمويلات، بينما كان نمو الاستثمارات أبطأ بوضوح. ويعني ذلك أن المسار لا يمكن اختزاله في رقم واحد، وأن وزن كل مكون داخل الميزانية قد تغير خلال الفترة.

4.2 تحليل نسب التوظيف والهيكل المالي:

حتى لا تبقى القراءة محصورة في الزيادات الاسمية، يعرض الجدول رقم (5) نسباً مختارة في سنوات مفصلية. وتُعد هذه النسب أكثر قدرة على بيان وزن كل مكون داخل الميزانية، وعلى كشف درجة تحويل الموارد إلى تمويلات واستثمارات. تكتسب هذه النسب أهميتها لأنها تخفف من أثر التضخم الاسمي في القيم المطلقة، وتسمح بمقارنة أكثر اتزاناً بين السنوات المختارة.

الجدول (5): نسب التوظيف والهيكل المالي في سنوات مفصلية

السنة	الودائع/ الموجودات	الاستثمارات/ الموجودات	التمويلات/ الموجودات	حقوق الملكية/ الموجودات	التمويلات/ الودائع	الدلالة
2012	64.75	25.43	11.24	11.96	17.37	ارتفاع وزن الودائع مع توظيف استثماري متوسط وتمويل مباشر محدود.
2013	57.38	42.62	6.56	13.11	11.43	قفزة في وزن الاستثمارات وتراجع نسبي في التمويلات.
2016	49.80	47.37	8.10	11.34	16.26	استمرار الغلبة النسبية للاستثمارات.
2020	42.03	51.55	5.93	11.37	14.12	أعلى وزن للاستثمارات وأدنى وزن للتمويلات في السنوات المختارة.
2022	46.20	35.05	10.73	16.71	23.24	تحسن مؤقت في التمويلات والمساندة الرأسمالية.
2024	50.46	11.76	8.88	12.75	17.60	ارتفاع اعتماد الموارد على الودائع مع تراجع وزن الاستثمارات داخل الموجودات

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الإسلامي - سورية.

ملاحظة: جميع القيم الواردة في الجدول رقم (5) نسب مئوية (%).
تظهر النسب أن الودائع كانت تمثل 64.75% من الموجودات في 2012، ثم انخفض وزنها إلى 42.03% في 2020 قبل أن يرتفع إلى 50.46% في 2024. أما الاستثمارات فقد ارتفعت من 25.43% إلى 51.55% ثم هبطت إلى 11.76%. وفي المقابل بقيت التمويلات إلى الموجودات ضمن نطاق محدود نسبياً في السنوات المختارة، وهو ما يشير إلى تغير واضح في تركيب الاستخدامات وليس إلى توسع متوازٍ بين جميع البنود.

5.2 المتوسطات المرحلية للمؤشرات الرئيسية:

للتخفيف من أثر التذبذب السنوي، قسمت الدراسة الفترة إلى أربع مراحل زمنية، بما يسمح بإبراز الاتجاهات العامة في المؤشرات المالية والتشغيلية. ويعرض الجدول رقم (6) متوسطات المؤشرات الرئيسية في كل مرحلة، بما يساعد على إبراز الاتجاهات العامة للمسار المالي والتشغيلي.

الجدول (6): المتوسطات المرحلية للمؤشرات المالية والتشغيلية / مليار ليرة سورية

المرحلة	متوسط الموجودات	متوسط الودائع	متوسط الاستثمارات	متوسط التمويلات	متوسط حقوق الملكية	السمة المالية الغالبة
2012-2013	51.68	31.21	18.38	4.38	6.53	قاعدة مقارنة مبكرة وانتقال سريع نحو الاستثمار.
2014-2016	167.00	78.33	78.00	15.67	19.00	توسع أولي وارتفاع متزامن في الموارد والاستثمارات.
2017-2020	466.00	206.00	212.00	45.25	47.50	نضج نسبي وتذبذب في بنية التوظيف.
2021-2024	4147.75	1836.25	700.00	326.50	558.00	اتساع اسمي كبير يفوق المراحل السابقة بفارق واسع.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الإسلامي - سورية
تؤكد المتوسطات المرحلية أن مرحلة 2021-2024 تمثل تحولاً كبيراً في الحجم الاسمي، لكنها لا تكشف وحدها عن نمط التوظيف أو تغير أوزانه. لذلك تصبح النسب

المرحلية أداة لازمة لاستكمال التحليل وبيان ما إذا كان الاتساع الاسمي قد ترافق مع تغير نسبي في بنية الاستخدامات.

6.2 المتوسطات المرحلية للنسب الهيكلية:

يقدم الجدول رقم (7) متوسطات النسب الهيكلية والتشغيلية. وتساعد هذه الإضافة على فهم ما إذا كان النمو الاسمي قد صاحبه تغير نسبي في بنية الموارد والاستخدامات، أم أنه بقي محكوماً بتغيرات الحجم العام.

الجدول (7): المتوسطات المرحلية للنسب الهيكلية والتشغيلية

المرحلة	الودائع/ الموجودات	الاستثمارات/ الموجودات	التمويلات/ الموجودات	حقوق الملكية/ الموجودات	التمويلات/ الودائع	القراءة التحليلية
2012-2013	61.06	34.02	8.90	12.53	14.40	مرحلة موارد وديعية مرتفعة مع انتقال سريع نحو التوظيف الاستثماري.
2014-2016	48.06	46.93	9.19	11.51	20.94	هيمنة نسبية للاستثمارات وتحسن تدريجي للتمويلات إلى الودائع.
2017-2020	44.90	43.22	11.09	9.87	24.12	أعلى متوسط للتمويلات إلى الودائع مع انخفاض نسبي لحقوق الملكية.
2021-2024	44.22	24.15	8.06	14.12	18.16	توسع اسمي كبير ترافق مع تراجع متوسط وزن الاستثمار والتمويل.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الإسلامي - سورية
ملاحظة: جميع القيم الواردة في الجدول رقم (7) نسب مئوية (%).

تاريخ إيداع البحث: 2026/06/04

596

تاريخ قبوله للنشر: 2026/06/30

ملاحظة: المتوسطات هي متوسط حسابي للنسب السنوية داخل كل مرحلة، وليست ناتج قسمة متوسط بند على متوسط الموجودات أو الودائع.

تؤكد المتوسطات أن المرحلة 2021-2024، على الرغم من ضخامة قيمها المطلقة، سجلت انخفاضاً واضحاً في متوسط وزن الاستثمارات والتمويلات مقارنة بمرحلتها 2014-2016 و2017-2020. وهذه النتيجة هي المثال الأوضح على اختلاف دلالة الحجم عن دلالة البنية.

7.2 المراحل التحليلية لمسار البنك:

يعرض الجدول رقم (8) المراحل التحليلية لمسار البنك من زاوية مالية وتشغيلية، من خلال الجمع بين توصيف الحجم، ونمط التوظيف، ومؤشر الحذر اللازم عند تفسير كل مرحلة.

الجدول (8): المراحل المالية والتشغيلية لمسار بنك البركة الإسلامي - سورية

المرحلة	التوصيف المالي	التوصيف التشغيلي	مؤشر الحذر في القراءة
2012-2013	تثبيت قاعدة المقارنة بعد الانطلاق	ارتفاع سريع في الاستثمار مقابل محدودية التمويل المباشر	قصر المرحلة وتأثرها باستكمال بناء النشاط.
2014-2016	توسع أولي في الميزانية والموارد	هيمنة الاستثمار وتحسن التمويلات تدريجياً	عدم مساواة التوسع في الموجودات بالتوسع في التمويل.
2017-2020	نضج نسبي مع نمو مستمر	تذبذب وزن الاستثمار والتمويل وتحسن التمويل إلى الودائع	الحاجة إلى متوسطات مرحلية وعدم الحكم بسنة واحدة.
2021-2024	توسع اسمي كبير	زيادة مطلقة في التمويلات مع انخفاض وزنها ووزن الاستثمارات داخل الموجودات	ضرورة تفسير القيم في ضوء التضخم وإعادة التقييم وتغير التصنيفات.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الإسلامي - سورية

يقدم الجدول رقم (8) خلاصة تفسيرية للمسار الزمني، فهو لا يكتفي بتسمية المراحل، بل يوضح خصائصها المالية والتشغيلية ومواطن الحذر في قراءتها. وبذلك يسهل الربط بين الأرقام السابقة والنتائج العامة للدراسة، ويُمثل الجدول خلاصة انتقالية تربط بين الأرقام السابقة والنتائج اللاحقة.

8.2 مناقشة الافتراضات في ضوء النتائج التطبيقية

يوضح الجدول رقم (9) مدى اتساق النتائج التطبيقية مع الافتراضات التفسيرية التي انطلق منها البحث.

الجدول (9): مناقشة الافتراضات في ضوء التحليل المالي والتشغيلي

الحكم التفسيري	الدليل التطبيقي المختصر	الفرضية
مدعومة تفسيرياً.	تراوحت مضاعفات النمو بين 83.76 و 193.11 مرة، مع تغير النسب الهيكلية واختلاف خصائص المراحل.	الفرضية الرئيسية: اتسم المسار المالي والتشغيلي خلال فترة الدراسة بتوسع اسمي غير متماثل، ولا تفسره القيم المطلقة وحدها.
مدعومة وصفيًا.	ارتفعت المؤشرات جميعها، وتراوحت معدلات النمو المركب بين 44.63% و 55.05%.	الفرضية الفرعية الأولى: نمت المؤشرات المطلقة الرئيسة اسميًا بمعدلات متفاوتة.
مدعومة وصفيًا.	تغيرت الاستثمارات/الموجودات من 25.43% إلى 51.55% ثم إلى 11.76%، مع تغير بقية النسب.	الفرضية الفرعية الثانية: تغيرت نسب التوظيف والهيكل المالي عبر الفترة.
مدعومة تفسيرياً.	أظهرت المتوسطات أربع مراحل متميزة في الحجم وأوزان الاستثمار والتمويل.	الفرضية الفرعية الثالثة: يمكن تمييز أربع مراحل مالية وتشغيلية خلال الفترة المدروسة.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الإسلامي - سورية
ملاحظة: الأحكام وصفية وتفسيرية، ولا تمثل نتائج اختبارات إحصائية أو إثباتاً لعلاقات سببية.

تؤكد مناقشة الافتراضات أن نتائج الدراسة ذات طبيعة مالية تشغيلية تفسيرية، وأنها محكومة بحدود المؤشرات المالية والتشغيلية المنشورة، ولا تقصد تقديم تعميم إحصائي على جميع المصارف الإسلامية.

9.2 مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة:

تتفق نتائج البحث الحالي مع قطيطني وفار (2022) و Hossain, Salam, and Sen (2017) في أن قراءة المسار المالي للمصرف لا ينبغي أن تعتمد على مؤشر منفرد، بل تتطلب استخدام مجموعة مترابطة من المؤشرات والنسب. فقد أظهرت حالة بنك البركة الإسلامي - سورية أن الارتفاع الكبير في القيم المطلقة لا يقدم بمفرده تفسيراً كافياً لطبيعة التغير، لأن أوزان الاستثمارات والتمويلات داخل الموجودات لم تتحرك بالاتجاه نفسه. كما تتقاطع النتائج مع Sarker, Sultana, and Prodhan (2017) في أن نمو الودائع والتمويلات بالقيم المطلقة قد لا يترافق مع تحسن مماثل في جميع النسب المالية. وقد ظهر ذلك في الدراسة الحالية من خلال كون مرحلة 2021-2024 هي الأكبر من حيث متوسط الموجودات والودائع، مع أنها لم تسجل أعلى متوسط لنسب الاستثمارات أو التمويلات إلى الموجودات.

وتتفق الدراسة منهجياً مع Candra and Listihana (2026) في الاعتماد على التقارير السنوية لبنك إسلامي واحد واستخدام مؤشرات مالية متعددة، إلا أنها تختلف عنها في أن دراسة Candra and Listihana اختبرت الفروق قبل انتقال السيطرة إلى جهة مؤسسية وبعده، بينما لا تختبر الدراسة الحالية أثر حدث محدد ولا تستخدم اختباراً استدلالياً، بل تقدم قراءة وصفية طولية لاتجاهات الحجم والتوظيف والهيكل المالي خلال الفترة 2012-2024.

وتختلف الدراسة الحالية عن القنبري وآخرين (2024) وعبد الصمد وباب الله (2025) والدراسات الأجنبية الثلاث في أنها لا تقيس الأداء المالي الشامل من خلال

الربحية والسيولة وكفاية رأس المال، وإنما تركز على تفسير العلاقة بين الموارد والاستخدامات. وبذلك تتمثل إضافتها في الجمع بين مؤشرات الحجم، ومضاعفات النمو الاسمي، ومعدلات النمو السنوية المركبة، والنسب الهيكلية، والمتوسطات المرحلية، ضمن قراءة مقيدة بخصائص البنك المدروس والبيئة النقدية السورية.

3 النتائج:

تستند النتائج الآتية إلى القراءة المركبة للمؤشرات المطلقة والنسب الهيكلية والمتوسطات المرحلية. ولذلك لا تُفهم النتائج بوصفها أحكاماً على الأداء بمعناه الشامل، بل بوصفها خلاصات تفسيرية لمسار النمو والتوظيف والهيكل المالي في ضوء البيانات المنشورة.

1. أظهر التحليل أن المسار المالي والتشغيلي لبنك البركة الإسلامي - سورية خلال الفترة 2012-2024 اتسم بتوسع اسمي كبير وغير متماثل بين مكونات الميزانية، رافقه تغير واضح في الأوزان النسبية للموارد والاستخدامات، كما أمكن تمييز أربع مراحل مالية وتشغيلية تختلف في حجم النشاط ونمط التوظيف والهيكل المالي، مما يؤكد أن القيم المطلقة وحدها لا تكفي لتفسير طبيعة هذا المسار.
2. لم تتوسع البنود بالوتيرة نفسها، فقد كان مضاعف نمو الاستثمارات أدنى من مضاعفات نمو الموجودات والودائع والتمويلات وحقوق الملكية.
3. تغيرت بنية الاستخدامات بوضوح، إذ ارتفع الاستثمار/الموجودات حتى 51.55% عام 2020 ثم انخفض إلى 11.76% عام 2024.
4. بقي التمويل/الموجودات محدوداً نسبياً في السنوات المفصلية، ولم يعكس الاتساع المطلق للتمويلات زيادة مماثلة في وزنها داخل الميزانية.
5. أظهرت المتوسطات المرحلية أن مرحلة 2021-2024 هي الأكبر حجماً، لكنها ليست الأعلى في متوسط نسب الاستثمار أو التمويل، بما يؤكد أن الاتساع الاسمي لا يصاحبه بالضرورة ارتفاع مماثل في أوزان التوظيف داخل الموجودات.

6. النتائج خاصة بالبنك المدروس ولا تصلح للتعميم الإحصائي، كما أنها لا تقيس الكفاءة أو الربحية أو النمو الحقيقي المعدل بالأسعار.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي تستهدف تحسين القيمة التحليلية للتقارير المالية المنشورة، وتعزيز قدرة الباحثين والجهات الرقابية على قراءة المسار المالي والتشغيلي للمصارف الإسلامية.

1. تضمين التقارير السنوية جدولاً زمنياً ثابت التعريف يوضح الموجودات والودائع والاستثمارات والتمويلات وحقوق الملكية لخمسة أعوام على الأقل.
2. الإفصاح بصورة منتظمة عن نسب التمويلات إلى الودائع والموجودات، والاستثمارات إلى الموجودات، والودائع وحقوق الملكية إلى الموجودات، مع تفسير تغيرها السنوي.
3. التمييز في التعليق الإداري بين النمو الاسمي والنمو المعدل بالأسعار أو بسعر صرف مرجعي متى توافرت بيانات موثوقة.
4. توضيح أسباب التغير الكبير في تصنيف الموجودات الاستثمارية والتمويلية بين السنوات، بما يعزز قابلية المقارنة وإعادة التحقق.
5. ربط توسع قاعدة الودائع بسياسة معلنة لتوظيف الموارد، مع متابعة التمويلات إلى الودائع والاستثمارات إلى الموجودات ضمن حدود داخلية مستهدفة.
6. إجراء دراسات لاحقة تصنيف مؤشرات الربحية والسيولة وجودة الأصول وكفاية رأس المال، حتى يمكن الانتقال من وصف نمط التوظيف إلى تقييم كفاءته.
7. إجراء مقارنة مستقبلية مع مصارف إسلامية سورية أخرى باستخدام تعريفات موحدة وقيم معدلة، مع الحفاظ على الفصل بين نتائج دراسة الحالة والتعميم القطاعي.

4 قائمة المراجع

1.4 المراجع العربية

1. أبو بكر محمد أحمد طمبل. (2008). أثر معايير المحاسبة المالية للمؤسسات المالية الإسلامية على القوائم المالية بالتطبيق على المصارف الإسلامية في السودان/ رسالة ماجستير. أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية - معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي.

2. بنك البركة الإسلامي _ سورية. (2012 - 2024). التقارير السنوية والقوائم المالية المدققة للسنوات 2012 - 2024. دمشق: بنك البركة الإسلامي _ سورية.
3. توفيق قطيطني، و مروة فار. (2022م). تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك البركة الجزائري خلال الفترة من 2016 إلى 2019/ منكدة ماستر. الجزائر: جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.
4. خالد عبد الصمد، و إبراهيم باب الله. (2025م). تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية باستخدام النسب المالية: دراسة حالة مصرف اليقين خلال فترة 2019-2021. مجلة جامعة فزان العلمية 3(2)، الصفحات 539-557.
5. سامر حسن. (2019م). مقارنة الأداء المالي للمصارف التقليدية والإسلامية باستخدام أدوات التحليل المالي/ بحث مقدم لنيل درجة ماجستير. سوريا: الجامعة الافتراضية السورية.
6. فطوم حوحو، سهام عيساوي، و رضا زهواني. (2017م). تقييم كفاءة البنوك الإسلامية الجزائرية باستخدام مؤشرات الأداء المالي: دراسة مقارنة لبنك البركة الإسلامي وبنك الخليج خلال الفترة 2010-2015. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية 10(1)، الصفحات 263-270.
7. محمد القنبري، مؤيد الصيد، و هديل علي. (2024م). تقييم الأداء المالي لمصرف اليقين باستخدام نسب السيولة والربحية والتوظيف والملاءة خلال الفترة 2018-2022م. مجلة جامعة دزنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية 2(4)، الصفحات 38-70.
8. محمود سلامة علي العوامل، و سليمان حسين سليمان الشتاوي. (2017 م). مدى التوافق بين معايير المحاسبة الإسلامية ومعايير المحاسبة الدولية للقوائم المالية: دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية الأردنية/ رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير. عمان: جامعة الإسراء الخاصة/ كلية الأعمال.

2.4 المراجع الأجنبية

1. Candra, S., & Listihana, W. (2026). Analysis of the Financial Performance of PT. Bank Muamalat Indonesia Before and After the Takeover of Hajj Financial Management Agency. *Jurnal Ilmiah Ekonomi dan Bisnis*, 23(1), pp. 78-91.
2. Hossain, M., Salam, M., & Sen, T. (2017). Measurement of Financial Performance of a Commercial Bank from Varied Perspectives: A Case Study of Islami Bank Bangladesh Limited. *Business Review: A Journal of Business Administration Discipline*, 12(1-2), pp. 53-64.
3. Sarker, M., Sultana, A., & Prodhan, A. (2017). Financial Performance Analysis of Islamic Bank in Bangladesh: A Case Study on Al-Arafah Islami Bank Limited. *World Journal of Economic and Finance*, 3(1), pp. 52-60.
4. Subramanyam, K. (2014). *Financial Statement Analysis (11th ed.)*. New York: McGraw-Hill Education.